

تفشي فيروس كورونا يدفع بالبنوك المركزية لتبني سياسات نقدية تيسيرية

أبرز النقاط:

- اجتماع طارئ لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الثلاثاء الماضي وخفض معدلات الفائدة إلى نطاق 1%-1.25%.
- بنك الكويت المركزي يتبع خطى الفيدرالي الأمريكي في اليوم التالي مباشرة ويخفض سعر الخصم بنسبة 0.25%.
- بنك كندا يخفض سعر الفائدة للمرة الأولى منذ أربع سنوات ليصل إلى 1.25%.
- انكماش القطاعين الصناعي وغير الصناعي في الصين .
- خفض الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي الرسمي إلى مستوى قياسي جديد ليصل إلى 0.50%.

الولايات المتحدة الأمريكية

اجتماع طارئ

عقد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي اجتماع طارئ يوم الثلاثاء الماضي قام خلاله بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.5% إلى نطاق 1% -1.25%. وتأتي تلك الخطوة وسط المخاوف المتزايدة من أن تفشي فيروس كورونا قد يهدد النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده الولايات المتحدة حالياً. وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد قبل اجتماع المجلس في واشنطن يوم الثلاثاء: "لقد أقدمت أنا وزملائي على اتخاذ هذا الإجراء لدعم الاقتصاد الأمريكي حتى يتمكن من الحفاظ على قوته في مواجهة مخاطر جديدة قد تؤثر سلباً على آفاق النمو الاقتصادي". وأضاف باول: "أدى تفشي فيروس كورونا إلى جلب تحديات ومخاطر جديدة." حيث تعرضت وول ستريت للضغوط وانخفضت عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياتها التاريخية، حيث وصلت إلى أقل من 0.7%. ولم تنجح الخطوة الطارئة التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة في تقديم الدعم المرجو للدولار الأمريكي، حيث تراجع مقابل اليورو وتجاوز الزوج مستوى 1.1300 الذي لم نشهده منذ يونيو 2019، في حين يتحرك الين الياباني حول مستوى 105.00 مقابل الدولار الأمريكي واخترق الجنيه الإسترليني مستوى 1.3000. وعلى الرغم من أن خطوة الاحتياطي الفيدرالي ربما جاءت بدافع تقديم سياسات تيسيرية مبكرة وحازمة لبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين، إلا أنه عوضاً عن ذلك دلت على مدى المخاوف التي يواجهها.

تأرجح شديد لأداء أسواق الأسهم

شهدت الأسهم الأمريكية أضعف أداء لها منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث أدت انباء تفشي فيروس كورونا إلى تلاشي ثقة المستثمرين. هذا في الوقت الذي يبلغ فيه سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي حالياً 1% فقط، بينما اقتربت اليابان وأوروبا من الحد الأقصى للتدابير التيسيرية بما لا يترك مجالاً أمام البنوك المركزية الكبرى حول العالم للتصرف إذا لزم الأمر. وكان رد فعل الأسواق سلبياً على الإجراء المفاجئ بخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وإن كانت هناك بعض بوادر الانتعاش التي بدأت تظهر بعد أن أقر مجلس النواب الأمريكي حزمة تمويل طارئة بقيمة 8.3 مليار دولار يوم الأربعاء الماضي. وتهدف الحزمة إلى تعزيز تصدي الولايات المتحدة للفيروس وتطوير العلاج اللازم. إلا أنه للأسف لم يدم هذا الانتعاش طويلاً حيث عاودت الأسهم أداؤها السلبي واتخذت مساراً متراجعاً يوم الخميس.

بيانات مختلطة لمؤشر مديري المشتريات

سجل نشاط قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة نمواً بوتيرة أبطأ من المتوقع في فبراير، حيث انخفض مؤشر القطاع إلى 50.1 نقطة مقابل 50.9 نقطة في يناير. وتزامن تباطؤ النمو مع انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء الصين وبقية دول العالم بما أدى إلى خفض آفاق نمو الاقتصاد العالمي وتوقعات النتائج المالية للشركات. من جهة أخرى، انتعش قطاع الخدمات متحدياً التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الانتشار العالمي لفيروس كورونا. حيث قفز مؤشر القطاع غير التصنيعي إلى 57.3 في فبراير، مرتفعاً من مستوى 55.5 المسجل في يناير ومتخطياً توقعات الاقتصاديين بحدوث تباطؤ لأداء المؤشر ليصل إلى 54.9 نقطة. وقد صرح أنتوني نيفيس، رئيس لجنة مسح الأعمال غير الصناعية التابعة لمعهد إدارة التوريد قائلاً "شهد القطاع غير التصنيعي نشاطاً في أعماله، ولكن بشكل عام، كان هناك تباطؤ. لا يزال أغلب من يتم استطلاع آرائهم متفائلين في الغالب حول ظروف بيئة الأعمال والاقتصاد بشكل عام، لكن المخاوف بشأن موارد التوظيف لا تزال قائمة". أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية للطلبات الجديدة وسوق العمل وطلبات التصدير الجديدة، فقد تسارعت وتيرة النمو الذي سجلته من شهر إلى آخر، في حين أظهرت المخزونات والطلبات المتأخرة نمواً بعد انكماشها في يناير.

بيانات إيجابية لسوق العمل

أظهرت بيانات الوظائف غير الزراعية ومعدلات البطالة بعض المعنويات الإيجابية تجاه الاقتصاد الأمريكي. حيث أظهرت أن أرباب العمل في الولايات المتحدة حافظوا على وتيرة توظيف قوية في فبراير بما ساهم في توفير دفعة قوية لتعزيز الاقتصاد في مواجهة فيروس كورونا. وأظهر التقرير زيادة عدد الوظائف غير الزراعية بمقدار 273 ألف وظيفة في فبراير بما يتخطى التوقعات البالغة 175 ألف وظيفة. كما تراجعت معدلات البطالة أيضاً من 3.6% في يناير إلى 3.5% في فبراير، بينما ارتفع متوسط الدخل في الساعة بنسبة 0.3%.

خفض أسعار الفائدة يلوح في الأفق

في المملكة المتحدة، يراهن المستثمرون على قيام بنك إنجلترا بخفض سعر الفائدة إلى مستويات قياسية استجابة للتهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد جراء فيروس كورونا. وفي أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة بنصف نقطة مئوية بصورة طارئة، تحركت الأسواق نحو توقع اتخاذ خطوات مماثلة بخفض أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية إلى 0.5% في اجتماع لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا المقرر عقده في 26 مارس. وأشار مارك كارني محافظ بنك إنجلترا إلى أن البنك المركزي سوف يكون على استعداد لخفض أسعار الفائدة والسماح للبنوك باستخدام "أموال الطوارئ" لتخفيف تأثير تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد البريطاني. من جهة أخرى، صرح أندرو بيلي، الذي سيخلف مارك كارني في 16 مارس الجاري، إنه سيتصرف بسرعة للحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس.

كندا

"صدمة سلبية شديدة"

اضطر محافظ بنك كندا، ستيفن بولوز، الذي قاوم خفض تكاليف الاقتراض لسنوات عديدة، تاركاً أسعار الفائدة في البلاد ضمن أعلى المعدلات على مستوى الاقتصادات المتقدمة. إلى التراجع عن ذلك التوجه وسط ضغوط انتشار فيروس كورونا وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي ودفعه إلى الانخفاض بشكل حاد، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع، ما دفع بنك كندا إلى تيسير سياسته النقدية للمرة الأولى منذ أكثر من أربع سنوات. حيث قام البنك بخفض سعر الفائدة لليلة واحدة من 1.75% إلى 1.25%، وأعرب المسؤولون عن استعدادهم للعمل مجدداً على خفض أسعار الفائدة إذا لزم الأمر. وأوضح بيان صادر عن البنك إن الاقتصاد "أظهر أداء قريباً من التوقعات فيما يتعلق بمستهدفات التضخم، إلا أن تفشي الفيروس يمثل الآن صدمة سلبية شديدة فيما يتعلق بأداء الدولار الكندي والاقتصاد العالمي. كما أضاف البيان أنه أصبح من الواضح أن الربع الأول من العام 2020 سوف يعكس المزيد من الضعف في أداء الاقتصاد إلى حد يفوق التوقعات التي تبناها البنك المركزي في وقت سابق. وعلى الرغم من توقع الأسواق لتلك الخطوة منذ الأسبوع الماضي، إلا أنها توضح تغييراً ملحوظاً عن الأسبوع السابق عندما بلغت توقعات خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس نسبة 30% فقط. ومن المقرر أن يعقد بنك كندا اجتماعه المقبل في 15 أبريل.

آسيا

الاقتصاد الصيني تحت وطأة الضغوط

يرزح الاقتصاد الصيني تحت وطأة الضغوط على خلفية تفشي فيروس كورونا في ظل ضعف جانبي العرض والطلب وتعطيل سلاسل الامدادات. حيث تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 35.7 نقطة بينما سجل مؤشر مديري المشتريات غير الصناعي 29.6 نقطة. وتشير المستويات التي تقل عن 50 نقطة إلى انكماش الاقتصاد بما يدل على مدى تأثير ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم جراء تفشي الفيروس. وقد تسبب المرض في إغلاق عدد من المدن لعدة أسابيع متتالية في ظل فرض الحكومة لإجراءات الحجر الصحي على نطاق موسع لاحتواء انتشار الفيروس، الأمر الذي أدى إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، صرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يوم الاثنين إن الفيروس "يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي إلى أسوأ تراجع له منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم في العام 2008". وقامت المنظمة بخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.4% مقابل 3% حسب التوقعات السابقة في نوفمبر الماضي. وترى المنظمة أنه في حال واصل الفيروس انتشاره، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ينخفض إلى 1.5% للعام الحالي.

الاحتياطي الأسترالي يخفض سعر الفائدة

خفض البنك الاحتياطي الأسترالي معدل الفائدة الرسمي بمقدار 25 نقطة أساس إلى مستوى قياسي جديد بلغ 0.50% خلال جلسة اليوم في ظل اعتبارات التحوط ضد مخاطر تفشي فيروس كورونا. وتمثل تلك الخطوة المرة الرابعة التي يقدم خلالها الاحتياطي الأسترالي على خفض أسعار الفائدة في أقل من عام، حيث وذلك وسط مخاوف من تعرض السجل الحافل لاقتصاد أستراليا الذي شهد أداءً قياسيياً ودام على مستوى 28 عاماً دون التعرض لخطر الركود لبعض التحديات. وتتوجه ثلث صادرات أستراليا إلى الصين وتقوم بإجراء الجزء الأكبر من صفقات التبادل التجاري مع الدول الآسيوية، الأمر الذي يضعها في وضع قد يجعلها عرضة لأي تباطؤ في اقتصاد الصين. وصرح محافظ البنك المركزي فيليب لوي إنه من المحتمل اتخاذ المزيد من الإجراءات، قائلاً "من المتوقع أن يؤدي تفشي فيروس كورونا على مستوى العالم إلى تعطيل مساعي أستراليا للوصول إلى المستويات المستهدفة على صعيد سوق العمل ومعدلات التضخم وأكد ان المجلس مستعد لتبني السياسة النقدية التيسيرية بشكل أكبر لدعم الاقتصاد الأسترالي".

الكويت

بنك الكويت المركزي ونظرانه في المنطقة يتبعون خطى الاحتياطي الفيدرالي

وعلى صعيد الكويت، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي أن يحذو حذو الاحتياطي الفيدرالي وقام بخفض سعر الخصم من 2.75% إلى 2.5%. وفي بيان صادر عن البنك، صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أن تلك الخطوة تأتي في إطار إجراءات احترازية تتطلبها دواعي التحوط لأي تداعيات قد تطرأ نتيجة لتفشي فيروس كورونا. وفي ختام كلمته أكد الهاشل أن بنك الكويت المركزي يتابع بيقظة التطورات الاقتصادية العالمية ويرصد انعكاساتها على أداء الأسواق المحلية والقطاع المصرفي، مبيناً أن البنك لن يتردد في اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية والرقابية لترسيخ دعائم المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. من جهة أخرى، اتخذت السعودية والإمارات خطوات مماثلة وقامت بخفض أسعار الفائدة الرئيسية.

الدينار الكويتي عند 0.30510
بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع مقابل الدينار صباح الأحد عند 0.30510.

أسعار العملات 08 - مارس - 2020

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1160	1.1107	1.1212	1.1203	1.1105	1.1405	1.1300
GBP	1.2737	1.2606	1.2813	1.2714	1.2515	1.2820	1.2777
JPY	110.05	109.27	110.67	109.29	107.30	111.30	108.50
CHF	1.0117	1.0008	1.0121	1.0017	0.9815	1.0120	0.9922

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com